

مقدمة

كل دولة من الدول سواء المتقدمة أو النامية تسعى من أجل تحقيق التنمية وذلك لأن هذه الأخيرة تسعى الى تغيير الاوضاع الاحسن في جميع المجالات السياسي الاقتصادي أو الاجتماعي أو الإداري إلا أن معظم الدول و بعد أن قامت بتنمية سياسية و اقتصادية ولم تصل إلى تنمية شاملة رأت ضرورة التوجه للتنمية الإدارية .

لكن هذه الأخيرة واجهتها مشكلة كبيرة لا يجب التهاون بها وهي مشكلة الفساد الإداري والذي يعتبر من أخطر توجهات دول العالم فهو آفة تفتك الجهاز الإداري كالسرطان يتغلغل في الجهاز الإداري وقد يؤدي إلى انحلال واندثار وزوال هذه الإدارة وهذه الظاهرة قديمة قدم الإنسان إذ نجد أن الحديث عن الفساد الإداري أصبح أمرا متداولاً وعادياً لا خجل عند الحديث عن أحد مظاهره كالرشوة التي تفشت بالإدارة والمحسوبية وغيرها وكما هو معلوم فإن الفساد الإداري يؤدي بالضرورة إلى نتيجة حتمية الا وهي تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة .

مبررات اختيار الموضوع:

1-المبررات الذاتية:

تكمن في رغبتنا الشخصية إلى التطرف إلى هذا الموضوع بالإضافة إلى رغبتنا في معرفة واقع الفساد الإداري في الجزائر و آليات مكافحته .

2-المبررات الموضوعية:

تكمن في التطرف إلى دراسة طبيعة العلاقات بين التنمية الإدارية و الفساد الإداري ومعرفة أي يؤثر على الآخر أو بالأحرى كيفية تحقيق تنمية إدارية في ظل فساد إداري.

ادبيات الدراسة :

كدراسة سابقة اعتمدنا على كتاب بعنوان "مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم" والذي تناول في البداية الحكم والفساد والذي تطرق أثر ذلك إلى مفهوم الفساد وعواقبه ثم تناول كيفية مكافحة الفساد من خلال البرامج الانمائية و النهائية تطرق إلى تنفيذ الاستراتيجيات المقترحة لمكافحة الفساد .

أما الدراسة الثانية فكان كتاب لبييرلاكوم ترجمة سوزان خليل بعنوان الفساد حيث تناول هذا الأخير في البداية الفساد هل هو جريمة بيضاء و فيما بعد تناول الفساد أهو خطأ أم جريمة؟.

أهمية الموضوع :

تنبع أهمية الموضوع من كونه يتناول موضوع ذات موضوعا ذات متغيرين التنمية الإدارية والفساد الإداري يعتبران مهمان اليوم وذلك نتيجة التطورات التي أصبحت تعرفها الإدارة والمشاكل التي تواجهها فالتجتهت إلى ما يعرف بالتنمية الإدارية واتجاهاتها وكيفية تحقيق أهدافها وطرف حل المشاكل الإدارية كالفساد الإداري الذي هو الآخر أصبح يحتل الصدارة نظرا للدور الذي أصبح يلعبه والذي أصبح يمثل عائق كبير لدى الإدارة عامة والتنمية الإدارية خاصة

هذا ومما سبق يمكن القول أن أهمية الموضوع تتمثل في:

معرفة التنمية الإدارية.

كيف يؤثر الفساد الإداري على التنمية الادارية ومعرفة إذا ما كان بالإمكان تجاوزه؟ .

الهدف من الدراسة:

يكمّن الهدف من هذه الدراسة في الكشف عن طبيعة العلاقة بين كل من الإدارة والتنمية وكذلك بين التنمية الإدارية والفساد الإداري ومعرفة أيهما يؤثر على الآخر هل التنمية الإدارية أم الفساد الإداري.

الإشكالية:

من خلال ما تقدم نحاول طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تحقيق رشادة إدارية لتجاوز مشكلة الفساد الإداري وتحقيق لتنمية إدارية مؤسسية؟.

ومنه نجد أن هذه الإشكالية تجعلنا أمام مجموعة من التساؤلات الفرعية ذلك لتبسيط وتسهيل دراسة الموضوع ولدراسة موضوعنا نحتاج إلى طرح ثلاث تساؤلات:

1-ماذا نقصد بكل من التنمية الإدارية والفساد الإداري؟.

2-كيف نحقق تنمية إدارية في ظل وجود فساد إداري؟.

3-ما هو واقع الفساد الإداري في الجزائر؟.

الفرضيات:

من خلال الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية المقترحة ولأن أي بحث عليه أن ينطلق من اقتراح فرضيات تحدد أهداف ونتائج الباحث ولهذا نجد أن موضوعنا ينطوي على الفرضية الرئيسية.

الفرضية الرئيسية :

لمكافحة الفساد الاداري لابد من اتباع اساليب و طرق رشيدة من اجل ترشيد المؤسسات .

الفرضيات الثانوية:

- 1- التنمية الإدارية عملية تغير للوضع نحو أكثر فاعلية.
- 2- تحقيق التنمية الإدارية وتجاوز الفساد الإداري يتم من خلال تحقيق رشادة إدارية .
- 3- الجزائر كغيرها من الدول تعاني من ظاهرة الفساد الإداري وتعمل على تخطيها .

الاطار المنهجي :

تتعدد المناهج وتختلف من بحث إلى آخر حسب طبيعة الموضوع محل الدراسات ونظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة اعتمدنا في بحثنا هذا على المناهج التالية:

1-المنهج التاريخي:

يعتبر المنهج التاريخي الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع المعلومات عن الأحداث والحقائق الماضية وفحصها ونقدها و تحليلها والتأكد من صحتها وترتيبها وتفسيرها وبالتالي فإننا إذا اعتمدنا على المنهج التاريخي ذلك أننا قمنا بدراسة تاريخ الفساد الإداري.

2-منهج دراسة حالة:

وهو المنهج الذي يتجه إلى جميع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت أفراد أو مؤسسة أو نظام اجتماعي واعتمدنا على هذا المنهج في دراستنا هذه بأخذ الجزائر كنموذج من الدول التي تعاني الفساد.

الاقترب القانوني

وهو المنهج الذي يحتوي على القوانين و تحليل هذه القوانين و هو نفس الشيء بالنسب للجزائر
اذ ان الجزائر تعمل على سن القوانين لمكافحة الفساد الاداري ا